

في الأسس العامة لتحليل الجملة عند العرب

السعيد شنوكة
ق. اللغة العربية وآدابها
جامعة عنابة -

يتم اكتشاف اللغة بالبحث الذي يشمل الكلام الشفاهي و الكتابي. و هو حين يكون رصينا مؤسسا يمكن من الوقوف على نظامها الذي يتصّرف من خلاله ناطقها أو كاتبها؛ فقد أدرك القدامى أن اللغة بناء محكم و على هذا شبهها الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) حين تكلم عن التعليل " بدار محكمة البناء عجيبة النظم و الأقسام " ⁽¹⁾ وذاك النظام اللغوي الذي يرام كشفه نظام تمتلكه الجماعة و هو ما يفسّره قوله كذلك " نطقت العرب على سجيّتها و طباعها و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها علله " ⁽²⁾ ، و القدامى أدركوا أن تعليلاتهم أو تأويلاتهم اجتهدا؛ ولا شك في أن مثل هذا التصور يظهر إدراكهم للمسافة المعرفية التي تفصل بين الدارس و موضوعه ⁽³⁾ . غير أن تأويلاتهم و تعليلاتهم تمثل في الحقيقة تمهيدا لتصنيف الظواهر اللغوية لكشف أسرارها و معرفة حكمة واضعها. فأنت تلاحظ لهم ههنا غائية لا نرى لها أي تبرير سوى القول : إنها غائية ⁽⁴⁾ لا تنفك عن ذاك المحيط الثقافي العربي الإسلامي الذي بنوا فيه رؤيتهم للعالم على أساس غائي بوصفه عالما مخلوقا محدثا لعله و غاية لا يدّخر الإنسان أي جهد لكشفه و معرفته على هذا الأساس ليعرف وظيفته و دوره فيه. لذا لم يكن هؤلاء القدامى الذين قاموا بإعراب الكلام أو تحليله ليتوقفوا عند الخاصيات الخارجية الشكلية للظواهر اللغوية كما ألحّ عليه " الوصفيون " أو دعاة المنهج الوصفي ⁽⁵⁾ وإنما حرصوا على التعليل ⁽⁶⁾ ليظفروا بالحكمة و الغاية من وراء إعرابهم أو تحليلهم.

و نحن لا نقصد بالإعراب ما يلحق أواخر الكلمات من تغيير بسبب العوامل المختلفة التي تدخل عليها في اللفظ أو في التقدير ، و لسنا نقصد أيضا ما يقتضيه العامل من حركة أو حرف أو سكون ⁽⁷⁾ ، و إنما أردنا تحليل الكلام تحليلا لغويا غايته فيه إبراز وظيفة الكلمة و نوعها في الجملة و ما فيها من مركبات و علاماتها الوظيفية لإبراز الأبواب النحوية التي يشدها نسيج من العلاقات بين عناصر الجملة أو الكلام التي هي موصلة للمعنى .

وقد حرصنا على تناول ذلك في إطار عام لتحليل الجملة العربية مبينين أسس هذا التحليل كما يلي :

الخطوط العامة لتحليل الجملة العربية :

بنى النحويون العرب تحليلهم للجملة على أسس عامة يمكننا تحديدها كالتالي : - (8)

أ- التعويل على المعنى .

ب- الزبط بين المعنى الصحيح و صحة الشكل .

ج- مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة .

د- تقدير الأصل في التركيب .

أ- التعويل على المعنى :

لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل و إنما عولوا في تحليلهم على المعنى يدل على هذا تعريفهم الجملة التي لا يفرق بعضهم بينها و بين الكلام إذ قال ابن جني (ت 392 هـ) : " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه و هو الذي يسميه النحويون الجمل نحو : زيد أخوك و قام محمد ، و ضرب سعيد ، و في الدار أبوك ، و صه ، و مه ، و رويد ، و حاء و عاء في الأصوات و حسن و لبّ و أف و آه . فكل لفظ مستقل بنفسه و جنيت منه ثمرة معناه فهو كلام " ⁽⁹⁾ ، ولكن المقصود بالمعنى في الدرس اللغوي

الحديث ، إنما هو المعنى المعجمي ⁽¹⁰⁾ للكلمة و المعنى الاجتماعي (أو معنى المقام) و المعنى الوظيفي (أو التحليلي للجملة) .

لقد بنوا إعرابهم ⁽¹¹⁾ أو تحليلهم للجملة منذ البدء على المعنى و هو ما نصّ عليه ابن هشام الأنصاري في الباب الخامس من كتابه حين ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فقال في الجهة الأولى التي يراعي المعرب فيها خطأ الشكل أو ما يقتضيه ظاهرة الصناعة دون مراعاة للمعنى : "و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا و لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه " ⁽¹²⁾ .

و هذا معناه أن المعرب ملزم عند النحويين بما قصده الدرس اللغوي الحديث في تلك العناصر المتمثلة في المعنى المعجمي ، و المعنى الاجتماعي ، و المعنى الوظيفي إذ لا بد من أن يدرك المعنى المعجمي و المعنى الاجتماعي (أو معنى المقام) الذي يسميه أصحاب علم المعاني مقتضى الحال أو ظاهر الحال و يطلق عليه بعضهم المناسبة القولية ⁽¹³⁾ فلا مناص من أن يعرف هذين المعنيين اللذين يستحدد بهما المعنى الوظيفي الذي يتضمن بالتحديد " وظيفة الصوت فوظيفة الحرف و المقطع و الموقع و النبر و الكمية و التنعيم فوظيفة المور فيم و الصيغة فوظيفة الباب من أبواب النحو " ⁽¹⁴⁾ أي أن المعنى الذي يدرسه علم النحو يشتمل : الأصوات و علم التشكيل الذي هو باب الموقعية ⁽¹⁵⁾ لكثرة السلوك الموقعي للكلمات في النحو و له تحكم كبير في الإعراب ، و علم الصرف ، و النحو ⁽¹⁶⁾ .

و لا ريب ههنا في أن علاقات الكلمات بعضها ببعض في الجمل و العبارات لا تتوفر على معنى إلا في إطار تماسك سياقي يتحقق فيه ترابط بين الكلمات من حيث الوظيفة التي يؤديها كل جزء من أجزاء الكلمات بالنسبة

للأخرى في الكلام كالفاعل بالنسبة للفعل و كوظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر أو العكس و كوظيفة الصفة أو الموصوف و غيرها فلا يتحقق هذا التماسك السياقي إلا إذا أخذت كل كلمة وظيفتها النحوية داخل نظامها اللغوي من خلال السياق. ناهيك عن أن هذا التماسك السياقي يستلزم تطابقا بين بعض أجزاء الكلام من جانب الشخص⁽¹⁷⁾ (المتكلم و الحضور و الغيبة) أو العدد من ناحية (الإفراد و الثنية و الجمع) و النوع (التذكير و التأنيث) فقولك : أنا أبحث = جملة. جانب التوافق فيها : الشخص و العدد و النوع مشترك في الضميرين المنفصل و المستتر بعد الفعل. و قولك : الدين هم بالليل ذل بالنهار. توافقه يلحظ بين المبتدأ و الخبر في : الشخص و العدد و النوع ما بين الدين وهم ، و ذل. قال تمام حسان : " إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه و وصفه لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق " (18) و ذكر وسائل خلق هذا الترابط ؛ الأول : التماسك السياقي . و الثاني : التوافق السياقي، و الثالث : التأثير السياقي الذي يحدث بتأثير النظام اللغوي " فتؤدي الكلمات وظائفها و يتماسك سياقها و تتطابق بعض أجزائها و ذلك هو معنى التأثير السياقي " (19) .

و قبل ذلك هذا عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) قد نصّ على أن ترتيب أجزاء الكلام في السياق يمثل أساس تماسكها بقوله " و اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم و لا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض و يبنى بعضها على بعض و تجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل و لا يخفى على أحد من الناس و إذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها و البناء و جعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه و ما محصوله و إذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها

غير أن تعمد إلى اسم فتحجله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتحجعل أحدهما خيرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجئ باسم بعد تمام كلامك هي أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تميزا. أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نфия أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتحجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف و على هذا القياس ⁽²⁰⁾ و لكن عدّ الترتيب بين الكلمات في السياق أساس تماسكها فإن الترتيب الظاهر ههنا إنما هو فيما يبدو ترتيب أبواب كما ذهب إليه بعضهم ⁽²¹⁾ الأمر الذي يوضح أن المعنى الذي ذهب إليه عبد القاهر إنما هو المعنى الوظيفي ذو الصلة بوظيفة الباب في السياق و على هذا قال تمام حسان : إنه دليل على تفضله لضرورة التماسك السياقي كأحد شروط البلاغة ⁽²²⁾.

وقد ضرب ابن هشام أمثلة تبرز أهمية النظر في المعنى و تعزز ضرورته فذكر أن نحويا سئل عن إعراب (كَلَالَةٌ) من قوله تعالى ((وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً)) ⁽²³⁾. قال النحوي : أخبروني ما الكلاله ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا و لا ابن فما سفل . فقال : فهي إذن تميز ⁽²⁴⁾. و قال في معنى المقام : " و ها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ و لم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد " ⁽²⁵⁾ ثم استشهد له بقوله تعالى ((أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ)) ⁽²⁶⁾ إذ يتبادر للذهن عطف (أن نفعل) على (أن تترك) و هو باطل لأنه لم يأمرهم عز وجل أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون و لكنه عطف على (ما) فهو معمول للترك و المعنى إذن أن تترك أن نفعل ⁽²⁷⁾.

و إذا راعى العرب ظاهر اللفظ ليحدد العلاقات بين عناصر الجملة غافلا عن معنى المقام أدى به ذلك لا محالة إلى الابتعاد عن المعنى المراد ففي قوله تعالى ((فَأَمَّا اللَّهُ مَاءٌ عَامٍ))⁽²⁸⁾ يتبادر انتصاب (مائة) بـ (أَماته) و لا يجوز ذلك على المعنى الوضعي باعتبار أن الإمامة سلب الحياة و هي لا تمتد. و الصواب هو أن يضمن (أَماته) معنى (أَلْبَنَهُ) فكأنه قيل: أَلْبَنَهُ اللَّهُ بالموت مائة عام و حينئذ يتعلق بالظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن، أي معنى اللبث لا الإلبيث لأنه كالإمامة في عدم الامتداد⁽²⁹⁾ ثم قال: " وفائدة التضمن أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل ذلك أسماء الشرط و الاستفهام"⁽³⁰⁾.

ويتضح لنا مما سبق مقصد ابن هشام بالمعنى الذي يقتضيه المقام ويوجبه بأنه لا يمكن إغفاله و إهماله ومن أنه لا يصح التمسك بجانب الشكل في الألفاظ التي تحدد علاقات بين عناصر الجملة لأن ذلك يعد عن المعنى المقصود. وعلى هذا كان لمعنى المقام دور بارز في تحليل الجملة العربية الشيء الذي يجعله جديرا بالبحث إذ في ضوئه يمكن للدارس تفسير اختلاف النحويين في المعاني الوظيفية للكلمات.

لقد اختلفوا مثلا في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"⁽³¹⁾ فقد عدّها البصريون فاعلا للمصدر و موضعها رفع و هو مردود قال ابن هشام : ويردّه أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع ؛ فيلزم تأنيث جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج و فيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ"⁽³²⁾ وعدّها أكثر⁽³³⁾ النحويين بدل بعض من كل من الناس و موضعها جر ، وهو المشهور فيها بالآية. وقد عقب الطبري (ت 310 هـ) على إتباعها للبديلة : ((لأن معنى الكلام ولله على من استطاع

من الناس سبيلا إلى حج البيت حجّه لأن فرض ذلك على بعض الناس دون جميعهم)) (34). و ذهب الزمخشري (ت 538 هـ) إلى أن " (من استطاع) بدل من الناس " (35) بينما ذكر أبو حيان الأندلسي (ت 754 هـ) أربعة آراء للنفحويين في إعراب (مَنْ) (36): الأول نصّ فيه الأكثرون أنه بدل بعض من كل و قد تقدّم . و الثاني : قال فيه الكسائي وغيره أنها شرطية و هي لذلك في موضع رفع بالابتداء و جواب الشرط محذوف تقديره : من استطاع إليه سبيلا منهم فعليه الحج . ثم قال : و الوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه . و الثالث : أن (مَنْ) موصولة في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم من استطاع إليه سبيلا . و الرابع : قول البصريين (مَنْ) موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو (حجّ) و في ذلك ضعف في المعنى و في اللفظ ؛ فلا يصح في المعنى أن الله عز وجل أوجب على الناس مستطيعهم و غيره أن يحج لأن الوجوب يتعلق بالمستطيع و ليس بالناس على عمومهم أو هو على الناس كلهم باعتبار القدرة على أدائه .

و المحصّلة كما ذهب إليه بعض الدارسين أن المقام التشريعي يتطلب معنى معينا يوجب ألا تكون كلمة (مَنْ) فاعلا بالمصدر (37) .

و مهما يكن من أمر فإن معنى الكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن " السياق " الذي يعرض فيه . و كان العرب القدامى قد شعروا بهذه الفكرة فلجأوا للسياق كي يفسّروا ما راموا من اللغة من خلال أهم نصّ اهتم به العرب و المسلمون و هو القرآن الكريم ؛ فجعلوا توضيح السياق فيه جزءا من تفسير الآيات القرآنية ، و يظهر هذا في دراساتهم لأسباب النزول التي كانت على حسب ما كان من الأحداث التي وقعت في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم فكان أن سعى المفسرون يلتصقون أسباب نزوله كي يدركوا معانيه السامية الرفيعة، وعلى هذا قال ابن تيمية (ت 728 هـ): " و معرفة

سبب التزول تعين على فهم الآية ، فإن العالم بالسبب يورث العلم بالمسبب ، و لهذا كان أصح قول الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الخالف رجع إلى سبب يمينه و ما هيّجها و أثارها. و قولهم : " نزلت هذه الآية في كذا " يراد به تارة أنه سبب التزول. و يراد به تارة أن هذا داخل في الآية و إن لم يكن السبب كما تقول عُني بهذه الآية كذا " (38). و هذا الأمر يبين في كتب التفسير الكثيرة من أمثال الحسن الطبرسي (ت 548هـ) في تفسيره "جمع البيان في تفسير القرآن إذ روى عن الحسن أن سائلا سأل النبي صلى الله عليه و سلم : أقرّيب ربنا فتناجيه أم بعيد فنناديه؟ فترلت الآية : ((وَ إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ...)) (39) و هو المفسر نفسه الذي طلب أو قل اعتمد على أسباب التزول ليدرك المعنى المراد من الآية ((وَ إِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَ إِذَا خَلَا بِغُسْطُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَنُحَدِّثُوكُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)) (40).

و يبدو أن ذلك يزيد في توكيد اجتماعية اللغة التي يوجد بها المجتمع كي يرمز بها لعناصر معيشته و طرق سلوكه فيحدد طرقها و طرق استعمالها و يضعها موضع الظاهرة الاجتماعية فتصبح خاضعة لظروف التعارف و للتصويب و للتخطئة بحسب العرف أو هذا التعارف أو ذاك ؛ فكانت بتلك العناية بالجانب الاجتماعي سببا في اعتبار المقال عنصرا واحدا من عناصر الدلالة لا يبيّن إلا على جزء من المعنى الدلالي إذ ينقصه الاستعانة (بالمقام) الاجتماعي الذي ورد فيه (المقال) ليصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية (41).

و قد نقل بعضهم عن (جليسون) حول المعنى و الشكل : أن الدراسات التي تناولت جانب (المعنى) تعدّ أقل تطورا من تلك التي تناولت (الشكل) و يعلل أنه من غير المقبول حتى الآن أن نعتبر هذا الجانب علما ذا كرا

أنه من أكبر عيوب العمل الوصفي في ناحية الشكل في لغة ما الافتقار إلى فهم العلاقة بين الشكل و المعنى و عدم القدرة على تحليل المعنى في دراسة مرتبطة بالشكل لذا يرى أن مادة (المعنى) هي كل تجارب الإنسان و ليس هنالك علم واحد يقدر على دراسة هذه التجارب كلها⁽⁴²⁾ و لربما يحقّ لنا ههنا أن نفهم مغز ما آثره أصحاب المنهج الوصفي البنيوي حين تجنبوا الخوض في موضوع المعنى باعتباره موضوعا لا يخضع للملاحظة و التجربة لذا بنت دراستها على الشكل الخارجي للغة لإيمانهم بالمنهج العلمي ولإدراكهم عدم خضوع هذا الجانب لمقتضيات هذا المنهج . و على هذا يكون منهجهم هذا قد ضحّى بأهم جانب من اللغة و هو المعنى . و من ثم لا بد أن نعلم اختلاف خاصية المادة و الظواهر الطبيعية .. عن اللغة . و لا نريد أن نتوسع أكثر و ندخل في تفرعات هذه المسألة في الدراسات المعاصرة لأنه ليس من أهداف هذه الدراسة الآن .

ب- الربط بين المعنى الصحيح و صحة الشكل :

نظر النحاة إلى جانب التحويل على المعنى إلى تحليل الجملة من خلال الربط بين المعنى و الشكل أي ظاهرة اللفظ فكان على العرب أن يراعي المعنى الصحيح و ينظر صحته أيضا في الصناعة كقوله تعالى ((وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى))⁽⁴³⁾ (فتمودًا) كما يترأى مفعول مقدم إلا أنه لا يصح لأن لـ (ما) النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها و إنما هو معطوف على (عَادًا) بتقدير : و أهلك تمودًا⁽⁴⁴⁾ .

و قد لجأ النحويون أمام الاختلاف في صحة الشكل و استقامته مثل متعلق الظرف و إلى تقدير العامل مضمرًا في الظرف (إذ) في قوله تعالى ((إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا ينادونَ لَمَقْتُ اللهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ))⁽⁴⁵⁾ و هنا رفض ابن هشام تعلق الظرف (إذا) بالملت الأول (لعدم صحة الشكل و استقامته) ، و امتنع عن تعليقه بالملت الثاني

(لفساد المعنى) لأنهم لم يعمقوا أنفسهم في ذلك الوقت و إنما يعمقونها في الآخرة ، و رفضه لعدم صحته في الصناعة لأنه يجب الفصل بين المصدر و معموله بالأجنبي ؛ (فالملت) مصدر و معموله من صلته و لا يخبر عنه إلا بعد أن يستوفي صلته و قد أخبر عنه بقوله تعالى : ((أَكْبُرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَفْئُسُكُمْ)) (46) ففسروا العامل مضمرأ أي (مقتكم إذ تدعون) ، و قدروا (صوموا أياماً) في الآية ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)) (47) و غيرها من العوامل المضمرة (48).

و لكن ما الضوابط و القيم الخلافية التي تحدد لنا استقامة الشكل و صحة الصناعة ؟ و الجواب أن منها ما ينتمي للصرف و منها ما ينتمي للنحو فما على العرب إلا أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب لذا يحسن التنبيه للضوابط و القيم الخلافية التي يقع فيها الوهم نتيجة عدم مراعاتها في المتعلق بالصرف كأن يشترط الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت لذلك خطيء الزمخشري في إعرابه ((مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ)) : عطف بيان . قال : " فإن قلت : مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ) ما هما من رب الناس ؟ قلت : هما عطف بيان" (50) وأنت تجد نص التخطئة في قول ابن هشام : "ومن الوهم (..) قول الزمخشري في (مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ) (49) إنهما عطف بيان والصواب أنهما نعتان" (51).

وثمة كثير من النحويين من يعدّ في " مررت بهذا الرجل " أن (الرجل) نعت و الحق أنه عطف بيان لجموده. قال سيبويه " و إنما قلت يا هذا ذا الجمّة لأن ذا الجمّة لا توصف بها الأسماء المبهمة إنما يكون بدلا أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد كقولك : يا هؤلاء أجمعون و إنما أكدت حين وقفت على الاسم" (52) و مما يدل على ترجيحه لعطف البيان لجموده ما نص عليه ابن يعيش (ت643 هـ) حين ذكر أوجه الفرق بين النعت و عطف البيان : أن

النعى بالمشتق أو ما يترل مترلته المشتق و لا يلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون بالجوامد⁽⁵³⁾ و لكن التنصيص على (الرجل) عطف بيان جاء مع كون اسم الإشارة أعرف و أوضح من المضاف إلى ذي اللام⁽⁵⁴⁾ ونحن نعلم أن " عطف البيان تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف و الاستعمال " (55).

و من الشروط التي ذكروها التعريف لعطف البيان : "إن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف " (56) و لنعى المعرفة و التنكير للحال و التمييز⁽⁵⁷⁾ و أفعل من و نعت النكرة ؛ لذا خطئ قول بعضهم في (نافع) من قول النابغة الذبياني : (طويل).

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ
مِنَ الرُّقْشِ فِي أَتْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ .
أما (نعت) و الصواب أنه خير للفظ (السّم) مع إلغاء الجار و المجرور⁽⁵⁸⁾ و لو نصب " نافع " على الحالية مع جعل الجار و المجرور خبرا لجار . و رغم بعضهم أجاز وصف المعرفة بالنكرة كابن الطراوة الذي ذكر الأشموني أنه اشترط الوصف إذا كان خاصا بالموصوف و ذكر بيت النابغة السابق⁽⁵⁹⁾ بيد أن مذهب الجمهور هو الأصح .

واشترطوا المفرد و الجملة في بعض معمولات التراكيب المخففة و خير القول المحكي . فالمفرد مثل قوله تعالى ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ))⁽⁶⁰⁾ و من الجملة قول القائل (قولي لا إله إلا الله) . و خير أفعال المقاربة و جواب الشرط و جواب القسم⁽⁶¹⁾ .

و اشترطوا الجمل الفعلية في مواضع والاسمية في أخرى ؛ فمن الأولى جملة الشرط على ألا تكون أدواته (لولا)⁽⁶²⁾ و جملة جواب (لو - لولا - ولوما) . و في الجملتين بعد (ما - لما) ، و كذا في الجمل التي تأتي بعد أحرف التحضيض، و جملة أخبار أفعال المقاربة و خير أن المفتوحة بعد لو . و اشترطوا

الجملة الاسمية بعد (إذا) الفجائية و بعد (ليتما) على الصحيح فيهما ثم هم اشترطوا الجملة الخبرية في مواضع و الإنشائية في مواضع أخرى لذلك يتعين أن تكون خبرية في الصلة و الصفة و الحال و الجملة الواقعة خبرا لكان أو لإن أو لتضمير الشأن أو جواب لقسم غير استعطائي على أن تكون الجملة إنشائية في جواب القسم الاستعطائي كقول الشاعر :

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي قُبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا .
و كذلك :

بِعَيْشِكَ يَا سَلَمَى أَرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ .
لقد قصد ابن هشام بالمعنى : المعنى الوظيفي و أراد بالصناعة الشكل الذي هو نظام عناصر الجملة و ترتيبها و ما تخضع له من ضوابط . و كثيرا ما كان النحاة يختلفون في صحة الشكل و استقامته لذلك لجأوا إلى تقدير العامل . و قد حرصوا على استقامة الشكل في الإعراب و صحة الصناعة كما بدا ذلك في قوله تعالى ((بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا))⁽⁶³⁾ . قال بعضهم : (أعمالا (مفعول به في حين رفض ابن خروف ذلك باعتبار (خسر) لا يتعدى ولأن النظم لا يستقيم ووافق الصغار ، و لكن سيويه اعتبر (أعمالا) شبيها بالمفعول به⁽⁶⁴⁾ بينما ذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن (أعمالا) انتصبت على التمييز و جمع لأن أعمالهم في الضلال مختلفة و ليسوا مشتركين في عمل واحد و قال : هم كل من دان بدين غير الإسلام أو رأى بعمله أو أقام على بدعة الكفر⁽⁶⁵⁾ . و قد وافق ابن هشام أبا حيان فيما ذهب إليه من أن (أعمالا) تمييز ، ورد ما قاله سيويه معللا رفضه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لأنه علامات الفروع لا تلحقه إلا بشرط⁽⁶⁶⁾ .

ج- مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة :

لم يتعامل النحاة بمصطلح الضغوط الممارسة بيد أنهم شعروا بهذه الحقيقة فعبروا عنها بقولهم : الحمل على الموضع إذا لم يستقم الحمل على اللفظ ذلك أن استقامة الشكل في العربية تقتضي ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التي توحى بالمعنى الوظيفي العام للكلمة من فاعلية و مفعولية أو إضافة و غيرها فإذا كانت التوابع كالنعت و التوكيد و العطف و البدل تتبع متبوعها في الإعراب فمن المنطقي و المسلم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعا و تابع المنصوب منصوبا و تابع المجرور مجرورا (67).

و لكن النحويين تنبهوا إلى أنه في بعض الأحيان لا يستقيم الحمل على اللفظ لضغط مورس على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجوار بعض ذلك أن لسيبويه بابا جعل عنوانه (هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم ..) من أمثله : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، و ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدا .

يقول : " و إنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد فلما كان كذلك حملة على الموضع فجعله بدلا منه " (68) و هو ما أشار إليه ابن عقيل (ت 769 هـ) في الاستثناء حين شرح قول ابن مالك (ت 672 هـ) :

وَمَا اسْتَشْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ ائْتَجِبَ ؛

[إِبْتِغَاءُ مَا اتَّصَلَ] بمعنى اختير إبتاع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو

شبهه كالنهي و الاستفهام و جاز إبتاع المستثنى للمستثنى منه إن كان الكلام تاما منفيا مثل : ما قام أحدٌ إلا زيدا ، أو تقول : إلا زيدا . فالأول إبتاع للبديلة . والثاني منصوب على الاستثناء (69)

و حين نرجع لكلام سيبويه نجد معنى كلامه هو أن (زيد) في ما أتاني من أحدٍ إلا زيد مرفوع على البديلة من (أحد) التي هي في موضع رفع

على الفاعلية ، و لم يُجز فيه الجر على أنه بدل من (أحد) لأن زيدا معرفة و لا تقع المعرفة بعد حرف الجر الزائد و هو ما يقول به جمهور النحاة البصريين ولأنه خلف أن تحمل المعرفة على (من) في هذا الموضع (70) .

و فرّق النحاة في هذا السياق بين البدل المطابق و عطف البيان في مواضع منها أن عطف البيان لا يكون مضمرا و لا تابعا للمضمر لأنه من الجوامد كالنعت في المشتق (71) .

و قد أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح تمسكا بما سمع من نحو : صلى الله عليه و سلم الرؤوف الرحيم ، بيد أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح و مع ذلك ينعت به للمدح فهو نعت نظرا لأصله و هو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب لا على قيام معنى بها ذلك أن النعت قد يكون للمدح كالمثال السابق و كما ذكر بعض النحاة أيضا في قوله تعالى ((الحمد لله رب العالمين)) ، و يأتي للذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو للترحم كقولك : اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد مثل : (نفخة واحدة) (72) .

د- تقدير الأصل في التركيب :

أدرك النحويون العرب في هذا المنحى أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر يتحدد من خلاله المعنى الوظيفي لعناصر الجملة و أدركوا أن هنالك صلة بين التركيبين إذ الفرق واضح بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى فتقدير الإعراب يتصل بالتركيب الظاهر و أما تفسير المعنى فإنه يعتمد على تركيب مقدر شبيه بالتركيب الباطني الذي يختلف النحويون في تصويره ؛ قال ابن جني (ت392 هـ) :

" و هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة و ذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك و الليل) معناه ألحق

أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا درية له إلى أن يقول (أهلك و الليل) فيجرّه ، و إنما تقديره : ألحق أهلك و سابق الليل " (73) .

و من الأمثلة التي ساقها ابن جني أيضا قول العرب : " كل رجل وصنعتة و أنت و شأنك و كل رجل مع صنعتة " (74) و قد رفض أن يكون معناه : أنت مع شأنك و كل رجل مع صنعتة لأن (صنعتة) تصبح خبرا و مثلها (و شأنك) فقال : " ليس الأمر كذلك (...) و إنما شأنك معطوف على أنت ، و الخير محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال : كل رجل و صنعتة مقرونان و أنت و شأنك مصطحبان " (75)

و أما قولهم : أنت ظالم إن نعلت ؛ فإنهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم . و لربما هذا أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ، و معاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه و إنما القول (أنت ظالم) دال على الجواب و ساد مسدّه و ليس هو الجواب (76) .

و لكن ما المانع من تقديم عبارة الجواب على أداة الشرط مع بقاء الدلالة على الشرط ؟ فقد ورد في القرآن الكريم تغيير نظام جملة الشرط ((فَذَكِّرْ: إِنَّ نَفْعَتِ الذِّكْرِ)) (77) و قوله عز وجل ((قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصّٰدِقِیْنَ)) (78) و نحن كما لم نشعر بعد هذا التغيير في نظام جملة الشرط ضرورة لأن نقدر جوابا يتصور أنه محذوف لدلالة ما قبل الأداة من الكلام عليه (79) .

و ينصح ابن جني العرب منبها إلى حسن معرفة الفرق بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى بقوله : ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى فإذا مرّ بك أن يكون بين تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه و صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ، و إياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه (80) .

و لعل الحقيقة تكمن في كون لجوء النحويين للتراكيب المقدرة لاتصالها بالحذف و التقدير و ذلك قصد تسوية حركات الإعراب في التراكيب الظاهرة التي بدت مخالفة للقواعد المنصوص عليها ، ثم إن النحويين اعتمدوا على التراكيب المقدرة في مواضع أخرى تتصل بتركيب الجملة من أجل تفسير علاقة التركيب الظاهر بالمعنى . وعلى هذا فقد اختلفوا في هذه التراكيب المقدرة من ناحية تحديدها و اختلفوا كذلك في طرق تحويلها إلى البنية الظاهرة أو بنية السطح (81) .

و تقوم علامات الإعراب بدور بارز في البنية الظاهرة غير أنها تعوزها المراعاة. و من المواضع التي اعتمد النحويون فيها على التركيب المقدر، اشتراط التمييز فاعلا بعد اسم التفضيل مثل : (محمد أكثر مالا) فتكون البنية المقدرة لهذه البنية الظاهرة (محمد كثر ماله) فكلمة (مالا) فاعل بعد اسم التفضيل في التركيب المقدر في رأي النحاة . و اشتراطوا جزم المضارع في جواب الطلب لصحة وضع (إن) الشرطية- قبل الفعل في الطلب الأمرى، ووضع (إن) و (لآ) النافية في النهي : اجتهد تنجح بنيتها المقدرة (إن اجتهد تنجح) ، و إذا قلنا : لا تدن من الأسد تسلم . تكون بنيتها المقدرة : إن لا تدن من الأسد تسلم (82) .

كما عوّلوا على تركيب مقدر هو الأصل للبنية الظاهر في الجار والمجرور و الظرف الواقع موقع الخبر أو النعت أو الحال أو صلة الموصول متعلقا بمحذوف هو الخبر مثل : علي في الدار بنيتها المقدرة : علي استقر في الدار أو موجود أو مستقر في الدار أو يستقر في الدار (83) . أما تقدير البنية الظاهرة لقولك : (الكتاب في الحقيقة) فيكون : الكتاب موجود في الحقيقة أو يوجد في الحقيقة و ذلك للنعت و للحال . و أما في الصلة فالتقدير : الكتاب الذي يوجد في الحقيقة .

و اشترطوا إعمال المصدر عمل الفعل نيابة عنه (إكراما ضيوفك)
أو بإحلال الفعل محله مسبقا بأن أو ما المصدريتين مثل : يسري فهمك النحو
و تقدير بنية الشاهدين السابقين هو : أكرم ضيوفك إكراما ، يسري أن
تفهم النحو.

و قد ذكر ابن هشام مواضع أخرى يمكن الرجوع إليها مفصلة عند
الحاجة (84).

و أيا ما كان الأمر فقد تفنّن النحاة في سياق التراكيب المقدرة
للتراكيب الظاهرة تسويغا للحركة الإعرابية ، و كانوا مهرة في إعطاء مبرراتها
فوضعوا نظرية العامل و قسموا الكلمات في الجمل إلى عوامل و معمولات فما
كان من معمولات لعامل مذكور ربط به ، و إن جاء على غير ما يعمله العامل
مالوا للاحتيال لعامل مقدر محذوف لا يجوز إظهاره (...) و لا غرض من هذا
التقدير أو التأويل إلا تبرير الحركة الإعرابية ليس غير ، و كثيرا ما يؤدي ذاك
المقدر إلى تغيير في المعنى الذي قصد به التركيب فكان اهتمامهم بالمصطلح
النحوي و تبرير الحركة أكثر من اهتمامهم بالمعنى ، و لعلّ هذا هو الذي
دفع عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) إلى إعادة النظر في النحو الذي هو
عنده التعليق أو النظم و الذي يضم عنده كذلك المعنى إلى جانب سلامة المبني
و الخلاصة :

لقد حلل النحاة القدامى الجملة و الكلام فأبرزوا الوظيفة النحوية
للكلمات على أساس تحديد أبوابها النحوية داخل نسيج العلاقات التي تربط
الكلمات بعضها ببعض و هي المحققة تمام الفائدة و المعنى الذي يحسن السكوت
عنه .

أسسوا تحليلهم على ضرورة فهم ما يعرب و يحلل ، لذا ألح
بعضهم كابن هشام الأنصاري على ضرورة أن يفهم المحلل ما يحلله .

راعوا فيه خلفية لم تكن لتخلو من ثلاثة عناصر أساسية في إعراب الجملة : أ- المتكلم ، ب- المخاطب ، ج- المقام الاجتماعي أو (السياق - مقتضى الحال - الجانب البلاغي) .

و حرصوا على الجمع بين صحة الشكل و المضمون. و راعوا التقدير والحمل على الموضوع فيما فرضته الضغوط على تحاور الكلمات في الأساليب المتنوعة التي فرضتها السياقات المختلفة . و لكن جذبهم التقدير و التأويل إلى الاختلاف فإنه فيما نرى يمثل أحد مظاهر الإثراء في النحو و الدرس اللغوي .

لقد رجعوا إلى أصل التركيب معتمدين على السماع و التعليل و وسائله من استدلال بالقياس و تأويل و تقدير و فسروا الشكل بالمضمون و المعنى بالشكل.

و لا ريب في أن الدارس الجاد أو الباحث المنصف لا يفوته و هو يتأمل تحليلهم أن يدرك مهارتهم و فكرهم الثاقب و حرصهم العلمي الذي خدموا به لغة القرآن الكريم بخاصة و المعرفة اللغوية العلمية بعامة . نرجو من الله تعالى أن يوفق العزائم المخلصة لتساهم في إعادة بعث نصاعة ذلك العهد المجيد بما ينسجم مع المعاصرة في كنف الأصالة و تحكيم العقل و العلم .

هوامش و مراجع البحث :

1. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ط5 1986 /ص66.
2. م ن ، ص 66 .
3. انظر ، د . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة و آليات التأويل ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1992 ، ص 187 .
4. انظر، د. تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958 م، ص 43 ، 44 .
- و د . جلال شمس الدين ، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين دراسة استعمولية، الاسكندرية ، 1994 ، ص 9 - ص 97
5. المنهج الوصفي يصف طرق الاستعمال اللغوي في مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة : انظر ؛ م ن ، ص 26 .
6. التعليل أثر من آثار يقظة العقل في البيئة الإسلامية و هو ركن من أهم أركان مناهج البحث في العلوم التي عرفتها البيئة الإسلامية وهو أحد أدوات الخوض الحضاري أستعمل أيضا للذود عن الإسلام كما كان في علم الكلام أو لتقعيد العلم كما هو في علمي النحو و أصول الفقه : انظر ، د. جلال شمس الدين ، التعليل اللغوي عند الكوفيين ، ص 7 .
7. انظر ، حاشية الصبان على شرح الأشتوني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (د. ت) ، ج 1 ، ص 47 - 48 .
8. انظر ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجليل ، بيروت ، ط 1 / 1991 ، ج 1 ، ص 219 و ما بعدها و كذا؛ د . محمد ابراهيم عبادة ، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 167 و ما بعدها .

9. الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (د . ت) ج 1 ص 17.
10. انظر ، د . أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 77 ، 78 . و كذا د . محمد ابراهيم عبادة ، الجملة العربية ص 168.
11. ليس الإعراب ههنا المقابل للبناء بل تخريج الأساليب بما تخويه من أدوات لها وظائف مختلفة و متنوعة على القواعد النحوية بمعنى آخر ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة التامة و مواضع الحمل بعضها ببعض و ما قد يساعد على ذلك و يكون من الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .
- انظر د . محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة بيروت (د . ت) ص 148 - 149 .
12. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 2 ، ص 219 .
13. انظر ، د . مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد و توجيه ، دار الرائد العربي بيروت ، ط 2 ، 1986 ، ص 225 - 226 .
14. د. تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1990 ، ص 195 .
15. انظر ، استخدامات العلامات الموقعية في الكلام : د . تمام حسان ، مناهج البحث اللغوي ، ص 229.
16. انظر ، م ن ص 194 .
17. انظر ، م ن ص 204 . و كذا ؛ د . محمد عيد ، أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 1997 ، ص 223 .
18. م ن ، ص 203 .
19. د . محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 223 .
20. دلانسل الإعجاز ، وقف على تصحيح طبعه و علق حواشيه السيد محمد رشيد رضا دار المعرفة ، بيروت ، 1987 ، ص 44 - 45 .
21. انظر ، د . تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 204 .
22. انظر ، م ن ، ص 204 .

23. النساء : 12 .
24. انظر ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج 2 ، ص 220 .
25. م ن ، ج 2 ، ص 221 .
26. هود : 87 .
27. انظر ، م ن ، ج 2 ، ص 221 - 222 .
28. البقرة : 259 .
29. انظر ، م ن ، ج 2 ، ص 223 .
30. م ن ، ج 2 ، ص 223 .
31. آل عمران : 97 .
32. م ن ، ج 2 ، ص 229 .
33. انظر ، أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط في التفسير ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر بيروت 1992 ، ج 3 ص 275 و كذا ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 229 .
34. تفسير الطبري : جامع البيان في تأويل آي القرآن ، تحقيق محمود شاكر أحمد شاكر دار المعارف مصر (د . ت) ج 7 ص 46 .
35. الكشف ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ط 1 ، 1977م ، ج 1 ، ص 448 .
36. انظر ، البحر المحيط في التفسير ، ج 3 ، ص 275 - 276 .
37. انظر ، د . محمد ابراهيم عبادة ، الجملة العربية دراسة لغوية و نحوية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1988 ، ص 170 .
38. أصول التفسير تحقيق فريال علوان ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط 1 ، 1992 ، ص 31-32 .
- و كذا ، د . أحمد أبو الفرج ، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ط 1 ، 1966 ، ص 97 - 98 .
39. البقرة : 186 .
40. البقرة : 76 .

41. انظر ، د . تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها و مبناها ، دار الثقافة الدار البيضاء ، 28 .
42. انظر ، د . محمد حسن عبد العزيز ، مدخل إلى علم اللغة - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة (د . ت) ، ص 138 .
43. النجم : 51 .
44. انظر ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 235 .
45. غافر : 10 .
46. غافر : 10 .
47. البقرة : 183 .
48. انظر ، م ن ، ج 2 ، ص 236 .
49. انظر ، م ن ، ج 2 ، ص 275 و ما بعدها .
50. الكشف ، ج 4 ، ص 302 .
51. مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 275 .
52. الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 (د . ت) ، ج 2 ، ص 189 ، 190 . وكذا ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 276 .
53. انظر ، شرح المفضل ، مكتبة المتنبي القاهرة (د . ت) ، ج 3 ، ص 71 . و شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ، ط 16 - 1974 ، ج 3 ص 219 .
54. انظر ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، دار الفكر ، ط 3 ، 1980 ، ج 2 ، ص 463 . وكذا حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (د . ت) ، ج 3 ، ص 86 .
55. ابن يعيش ، الشرح المفصل ، ج 3 ، ص 71 . وابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص 315 .
56. م ن ، ج 3 ، ص 72 . وكذا ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 277 . وكذا أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط 2 - 1985 ، ص 315 .

57. م ن ، ج 2 ، ص 55 ، ص 70 .
58. انظر ، سيويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 89 . و كذا ؛ ابن هشام ، معني اللبيب ، ج 2 ص 277 .
59. رقم الشاهد 606 : " أبئتُ كأني ... " : حاشية الصبان على شرح الأشتوني ، ج 3 ، ص 60 .
60. البقرة : 11 .
61. أنظر ، ابن هشام ، معني اللبيب ، ج 2 ، ص 292 ، 293 .
62. م ن ، ج 2 ، ص 293 و ما بعدها .
63. الكهف : 103 .
64. أنظر ، الكتاب ، ج 1 ، ص 201 .
65. انظر ، البحر المحيط ، ج 7 ، ص 230 .
66. انظر ، معني اللبيب ، ج 2 ، ص 242 .
67. انظر ، د. محمد ابراهيم عبادة ، الحملة العربية دراسة لغوية نحوية ، ص 174 .
68. الكتاب ، ج 2 ، ص 315 ، 316 .
69. انظر ، شرح ابن عقيل ، ج 2 ، ص 209 ، 210 ، 211 .
70. انظر ، سيويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 317 . و كذا ؛ المبرد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (د . ت) ج 4 ، ص 420 . و كذا ؛ د. محمد ابراهيم عبادة ، الحملة العربية ، ص 174 ، 175 .
71. انظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص 71 . و كذا حاشية الصبان على شرح الأشتوني ، ج 3 ، ص 72 ، 88 .
72. انظر ، ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص 301 و كذا حاشية الصبان على شرح الأشتوني ، ج 3 ، ص 73 .
73. الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (د . ت) ، ج 1 ، ص 279 .
74. م ن ، ج 1 ، ص 283 .
75. م ن ، ج 1 ، ص 283 .
76. م ن ، ج 1 ، ص 283 .

77. الأعلى : 9 .

78. البقرة : 111 .

79. انظر، د . مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد و توجيه ، ص 289 ، 290 .

80. انظر ، الخصائص ، ج 1 ، ص 283 .

81. انظر ، د . محمد ابراهيم عبادة ، الحملة العربية ، ص 177 .

82. انظر ، م ن ، ص 178 .

83. انظر ، محمد ابن مصطفى القوجوي ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، دراسة و

تحقيق اسماعيل اسمعيل مروة ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ط 1 ،

1995 ، ص 62 . و كذا عبد العزيز محمد بن يوسف الهادي ، التعليقات الوافية على

شرح الأبيات الثمانية ، نحو الجمل ، تحقيق و دراسة

د . مختار بو عنائي ، الفجر للكتابة و النشر و هران ، 1995 ، ص 31 و ما بعدها .

84. انظر ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 275 و ما بعدها .